

بنزع ما بين الى ثلثمائة ان يكون نزعها بان كانت معينة وبهذا
افنى محمد وعن ابي حنيفة بنزع حتى يظلمهم الماء والغلبة هي
العجز وقيل عليه الظن عيني وصح قاضي خان العجز وقيل يوت
برجلين لهما بصارة بامر الماء فاذا اقدراه بشئ وجب نزع ذلك
القدس وهو الاصح والاشبه بالفقه لكونها نصاب الشهادة هو
المسزومة ولو نزع الواجب في ايام او غسل الثوب الجس في ايام
طهر وتطهير البير بانفصال الدولو الاخير عن فمها عندهما وعند
محمد بانفصال عن الماء ولو قطر في البير للضرورة وقال لا يشترط
الانفصال لبقاء الاتصال بالقاطر فيها وغرة الخادف تظهر فيما
اذ انفصل الدولو المطير عن الماء ولم ينفصل عن راس البير واستقى
من ماها رجل يكون نجس عندهما الا عنده وما في الزيبي من قوله نزع
اعاد الدولو ليس بقيد فالاولى حذف ولهذا لم يذكره في الفتح كذا
سبه عليه في البحر وان مات فيها دجاجة او هرة او نحوها مما قا
ر بها في الجنة ولم ينتفع لزم نزعها اربعين دلو بعد اضراج
الواقع منها ويستحب الزيادة الى خمسين او ستين وان مات فيها
فارة او نحوها كعصفور ولم ينتفع لزم نزع عشرين دلو بعد
اضراج ويستحب الزيادة الى ثلثين لاصتمال زيادة الدولو المذ
كور في الاثر على ما قدس به من الوسط ولا يشترط في الاثلا
كونها مملوءة شفي الدر المختار كسفي بملء الكثره ولو نزع بدلو عظيم مرة

واحدة

واحدة مقدار عشرين دلو كما زو قال القدوري وهو اصب الي وقال
ذفر والمحسن لا يجوز ملو مسكين لانه يتواتر الد لا يصير الماء كما
الجاري وكان ذلك للمنزوع طهارة البير والدلو والرشا والبكرة
ويد المستقى لان نجاسة هذه الاشياء كانت نجاسة الماء فتكون
طهارتها بطهارته نضيا للخروج كطهارة دن الخمر بتخليتها وطهارة
عروة الابريق بطهارة اليد اذا خذها كلما غسل يديه وروى عن
ابي يوسف ان الاربع من الفيران كفاية واحدة والمخس كالدجاجة
الى تسع والعشرة كالثانة وقال محمد الثالث الى الخمس كالهرة و
الست كالكلب وهو ظاهر الرواية وما كان بين الفارة والهرة
فحكم حكم الفارة وما كان بين الهرة والكلب فحكم حكم الهرة وان
وان وقع فارة وهرة فمها كهره ويدخل الاثلا في الاكثر ولا تجس
البير بالبر وهو اللبل والغتم والروث للفرس والبغل والمخار هو
والخشي للبقر ولا فرق بين ابار الامصار والفلوات في الصحيح
ولا فرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر في ظاهر الرواية
لشمول الضرورة فلا تجس الا ان يكون كثيرا وهو ما يستكره
الناظر والقليل ما يستقله وعليه الاعتماد او ان لا يتخلو ولو عن بعة
كما صح في البسوط وكما عني عن القليل في حق البير وكذا بالنسبة
للحلب حتى اذا بعرت المائة فيه بعة او بعرتين يرمي بالبروشيب
اللبن اذا رمى من ساعته ولم يبق له اثر ولا يعرض عن القليل